مرسوم رقم ٧٧٩٧

إحالة مشروع قانون معجّل الى مجلس النواب يرمي الى إقرار البطاقة التمويلية وفتح اعتماد إضافي استثنائي لتمويلها

إنّ رئيس الجمهوريّة
بناء على الدستور

بناءً على قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته،

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزراء الاقتصاد والتجارة، الشؤون الاجتماعية والمالية،

بناءً على الموافقة الاستثنائية الصادرة عن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء،

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى: يُحال الى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي الى إقرار البطاقة التمويلية وفتح اعتماد إضافي إستثنائي لتمويلها.

المادة الثانية: ان رئيس مجلس الوزراء مكلّف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

بعبدا في ٢٦ أيار ٢٠٢١
الامضاء : ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : حسان دياب

وزير الاقتصاد والتجارة
الامضاء : راوول نعمه

وزير الشؤون الإجتماعية
الامضاء : رمزي المشرفية

وزير المالية
الامضاء : غازي وزني

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : حسان دياب

صورة طبق الأصل
أنطوان شقير

مشروع قانون معجّل

يرمي إلى إقرار البطاقة التمويليّة وفتح إعتماد إضافي إستثنائي لتمويلها

المادة الأولى: يُجاز للحكومة أن تُصدر بطاقة تمويليّة، لمدة سنة كاملة، عبارة عن مساعدة ماليّة شهريّة بمبلغ قيمته الوسطيّة /١٣٧/ د.أ. (فقط مئة وسبعة وثلاثون دولاراً أميركياً) أي ما يعادل /٢٠٧,٥٥٥/ ل.ل. (فقط مائتان وسبعة آلاف وخمسمائة وخمسة وخمسون ليرة لبنانية) تُغطّي حوالي/٧٥٠/ ألف عائلة لبنانيّة، بقيمة /١،٢٣٥/ مليون د.أ. (فقط مليار ومئتان وخمسة وثلاثون مليون دولار أميركي) أي ما يعادل /١,٨٧١,٠٢٥,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. (فقط ألف وثمنمائة وواحد وسبعون ملياراً وخمسة وعشرون مليون ليرة لبنانية)

المادة الثانية: يُفتح إعتماد إضافي إستثنائي بقيمة /١،٢٣٥/ مليون د.أ. (فقط مليار ومئتان وخمسة وثلاثون مليون دولار أميركي) أي ما يعادل /١,٨٧١,٠٢٥,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. (فقط ألف وثمنمائة وواحد وسبعون ملياراً وخمسة وعشرون مليون ليرة لبنانية) في الموازنة العامة لعام ٢٠٢١ قبل تصديقها، ويُدوّن فيها وفقاً لما تنصّ عليه المادة /١٢/ من قانون المحاسبة العمومية وفقاً للتنسيب التالي:

قسم النفقات

الجزء ١	الجزء الأول
الباب ٣	رئاسة مجلس الوزراء
الفصل ١	رئاسة مجلس الوزراء
الوظيفة ١٠٩١	حماية اجتماعية غير مصنفة
البند ١٤	التحويلات
الفقرة ٢	المساهمات لغير القطاع العام
البند ٢	عطاءات إلى جهات خاصة /١,٨٧١,٠٢٥,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل (فقط ألف وثمنمائة وواحد وسبعون ملياراً وخمسة وعشرون مليون ليرة لبنانية)

يخصص لتغطية النفقات التي ستُرتّبها البطاقة التمويليّة

المادة الثالثة: يُغطى الإعتماد المفتوح بموجب المادة الثانية من هذا القانون بزيادة تقدير واردات موازنة العام ٢٠٢١ الإستثنائية وفقاً لما يلي:

قسم الواردات:

الجزء	٢	الواردات الإستثنائية
الباب	٥	القروض المعقودة من الدولة لصالح الخزينة
الفصل	٥٦	القروض الداخلية
البند	٥٦١	سندات خزينة داخلية
الفقرة	٥٦١٠١	القروض الداخلية /١,٨٧١,٠٢٥,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل
		(فقط ألف وثمنمائة وواحد وسبعون ملياراً وخمسة وعشرون مليون ليرة لبنانية)

المادة الرابعة: يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسميّة.

الجمهورية اللبنانية
رئاسة الجمهورية

الأسباب الموجبة

أدّت الأزمة الإقتصادية والإجتماعية التي يمرّ بها لبنان، والتي زادت حدّتها نتيجة تفشّي فيروس كورونا، الى انعكاسات خطيرة تمثّلت بإغلاق العديد من الشركات الخاصّة وتراجع في الحركة التجارية، ارتفاع في نسبة البطالة، واختلال كبير في رواتب ومداخيل اللبنانيين من جهة وأسعار المواد الغذائية والإستهلاكية من جهة ثانية. لذلك، فإن الحكومة ترى ضرورة قصوى لدعم القدرة الشرائية للشرائح الإجتماعية، لا سيما الأسر الأكثر فقراً.

وبما أنّ هذا الخيار يتطلّب رسم سياسة متكاملة ركيزتها إصدار بطاقات تمويليّة للأسر الأكثر حاجةً تعويضاً للخسارة التي مُنيت بها القدرة الشرائيّة للمواطنين،

فإن الحكومة تقترح إصدار بطاقات تمويليّة لمدّة سنة واحدة، بقيمة /١,٢٣٥/ مليون د.أ.

علماً أنّ من شأن إقرار البطاقة التمويليّة أن يوّسع قاعدة العائلات المُستفيدة لتصبح /٧٥٠/ ألف عائلة، تستفيد من مبلغ قيمته الوسطيّة /١٣٧/ د.أ. شهريّاً ولمدّة سنة واحدة، ويُضاف هذا المشروع إلى المشاريع التي تستفيد منها الأسر الأكثر فقراً وذلك على النحو المشروح في الورقة المرفقة ربطاً،

وعلماً أنه بغياب إقرار مشروع قانون موازنة العام ٢٠٢١، وعملاً بالمادة ١٢ من قانون المحاسبة العموميّة، يجوز فتح إعتمادات إستثنائيّة في الموازنة العامة قبل تصديقها،

لذلك، أُعدّ مشروع القانون المُعجّل المُرفق الرامي إلى إقرار البطاقة التمويليّة وفتح إعتماد إضافي إستثنائي لتمويلها، لإحالته إلى المجلس النيابي الكريم بغية إقراره.

البطاقة التمويليّة

١٨ أيار ٢٠٢١

يمرّ لبنان بمرحلة تاريخية ومصيرية بالغة الدقة على مختلف المستويات إلا أن التحديات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه اللبنانيين، تُشكّل هاجساً لِما يمكن أن تحمله من تداعيات خطيرة. إن ما وصل اليه لبنان من واقع مالي سلبي، هو نتاج تراكمات على مدى عقود: من الحروب التي دمّرت مراراً مقومات رئيسة من اقتصاد لبنان، وفشل السياسات التي اعتمدت في إدارة الشأن المالي والاقتصادي، واعتماد سياسة دعم تثبيت سعر صرف الليرة على الدولار على مدى عقود، وغيرها من الأسباب التي أدت إلى إضمحلال الهوية الاقتصادية للبلد.

كما أدّت تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها لبنان، والتي زادت حدّتها نتيجة تفشّي فيروس كورونا، الى إرتفاع في نسبة البطالة وشحّ السيولة، ووضع اللبنانيين أمام أزمة معيشية خانقة هي الأصعب في تاريخ لبنان، وهو ما يدفع الحكومة إلى وضع أولوية تتمثّل في إصدار بطاقة تمويلية هدفها تغطية عجز القدرة الشرائية للمواطنين، وبالتالي إنقاذ لقمة عيش اللبنانيين ومنع انهيار الواقع المعيشي.

لقد جاءت حكومتنا، من اجل محاولة إستدراك الانهيار الحتمي الذي كانت مؤشراته قد ظهرت في بداية العام 2001 من خلال مؤشر ميزان المدفوعات، وتعمقت أكثر عبر السنوات العشر الماضية. استلمنا وضعاً نقدياً كارثياً في البلاد: دين عام بلغ نحو ٩٣ مليار دولار، فجوات مالية مخيفة تتعدى ٨٠ مليار دولار في المصرف المركزي اللبناني وفي المصارف اللبنانية الخاصة وفي مالية الدولة. ولذلك قررنا التعامل مع هذا الواقع المالي بشفافية وصرامة وأدركنا عدم قدرة الدولة اللبنانية على تسديد سندات اليوروبوند، ووضعنا خطة إصلاحية متكاملة لإخراج لبنان من الدوامة السلبية مالياً وقد حظيت هذه الخطة بتأييد وثناء صندوق النقد الدولي والإتحاد الاوروبي ودول عديدة، على إعتبار أن هذه الخطة وضعت الاصبع على الجرح العميق في الازمة المالية. ولكن الخلافات الداخلية حول هذه الخطة أدّت *في مرحلة أولى* (خلال شهري أيار وحزيران من العام ٢٠٢٠) الى تأخّر المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، والى توقّفها رسمياً *في مرحلة ثانية*، بسبب إستقالة الحكومة (رغم إستمرار التعاون التقني معه في هذا الخصوص) ممّا سرّع بإنهيار الوضع المالي بالتزامن مع فقدان قيمة العملة الوطنية أمام الدولار الأميركي، وهو ما زاد في تعميق معاناة اللبنانيين وإرتفاع معدلات البطالة والفقر بشكل كارثي.

هذا الواقع الخطير أملى على حكومة "مواجهة التحديات"، ورغم أنها حكومة مستقيلة يقتصر دورها على تصريف الأعمال، وجوب مواجهته إنطلاقاً من مسؤوليتها الوطنية، وبالتالي البحث وإجتراح الحلول المناسبة خاصةً وان هذا التحدي يُعتبر من أخطر التحديات التي تواجه لبنان في هذه المرحلة العصيبة من تاريخه.

ومن هذه الحلول التي قد تساعد في تعويض الخسارة التي طالت القدرة الشرائية للمواطنين، كان الاقتراح بضرورة إقرار البطاقة التمويلية التي ستُضاف الى مشروع شبكة الأمان الإجتماعي – أزمة الطوارىء في لبنان والإستجابة الى كوفيد - ١٩ المُموّل بقرض من البنك الدولي وتوفير مساعدات لحوالي /٧٥٠,٠٠٠/ أسرة لبنانية (والذين يُشكّلون ٧٥% من عدد عائلات لبنان الاكثر حاجة بحسب تقديرات البنك الدولي). مع الإشارة الى أنه، وإضافةً الى الإستفادة من هذين المشروعين، ستستفيد العائلات المشمولة بهما من البطاقة التمويلية، بما من شأنه أن يؤمن العدالة الإجتماعية بين العائلات الفقيرة وتلك الأكثر فقراً.

وإن تفصيل الإقتراح المعروض يظهر من خلال الجدولين التاليين:

- ✓ الجدول رقم ١: يتضمن المشاريع التي تستفيد منها الأسر الاكثر فقراً.
- ✓ الجدول رقم ٢: ويتضمن مشروع البطاقة التمويلية الذي تبلغ كلفته حوالي /١,٢٣٥/ مليون د.أ. سنوياً (١٠٢,٨ مليون دولار شهرياً) والتي يستفيد منها حوالي ٧٥٠ الف عائلة بمن فيهم الأسر الاكثر فقراً (على النحو المشروح آنفاً).

وتجدر الإشارة اخيراً إلى أن المُضي باقتراح الحكومة يستوجب دعماً مالياً بالدولار الاميركي والذي، وفي حال توافره في السوق من خلال البطاقة التمويلية، من شأنه التخفيف من حدة إرتفاع سعر الصرف كما يحدّ من استنزاف القدرة الشرائية للمواطن ويُساعد في التخفيف من وطأة الأزمة الإقتصادية التي تمرّ بها البلاد، ويحدّ من التضخّم الذي سيحصل في حال توزيع ١٤,٤ تريليون بالليرة اللبنانية بدلاً من الدولار: إن ضخّ غير مباشر بقيمة ١٠٣ مليون دولار شهرياً، أو ١,٢٣٥ مليار دولار سنوياً إلى السوق، يدعم سعر صرف الليرة أمام الدولار الأميركي ويساهم في تقليص هامش سعر الصرف الذي سيؤدي بالتالي إلى تراجع أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية.

جدول رقم ١

المشروعان الراميان إلى دعم الأُسر الأكثر فقراً

جدول دعم الاسر (ESSN & NPTP)

المشروع	وصف الدعم		قيمة الدعم السنوي الحالي		عدد العائلات المستفيدة
	المعيار	متوسط الدعم الشهري للأسرة	دولار اميركي	ليرة لبنانية (مليار)	
المشروع الطارىء لشبكات الامان الاجتماعية (ESSN)	مئتا ألف ليرة لبنانية للأسرة يضاف اليها مئة ألف عن كل فرد وبحد أقصى ثمانمائة ألف ليرة لبنانية شهرياً	1,253,000	193,600,000	2,420	161,000
البرنامج الوطني لاستهداف الاسر الاكثر فقراً (NPTP)	مئتا ألف ليرة لبنانية للأسرة يضاف اليها مئة ألف عن كل فرد وبحد أقصى ثمانمائة ألف ليرة لبنانية شهرياً	1,113,000	53,400,000	668	50,000

أولاً: المشروع الطارىء لدعم شبكة الأمان الإجتماعي للإستجابة لجائحة كوفيد ـ ١٩ والأزمة الإقتصادية في لبنان (ESSN)

- عدد العائلات المستفيدة ١٦١,٠٠٠ عائلة.

- المعيار: مبلغ مقطوع /٢٠٠/ ألف ل.ل. للأسرة مهما كان عددها + /١٠٠/ ألف ل.ل.عن كل فرد من افراد هذه الاسرة (أب، أم، أولاد) (حدّ أقصى /٨٠٠/ ألف ل.ل.) أي بمتوسط دعم شهري /١,٢٥٣/ ألف ل.ل.(متوسط عدد الأسرة الواحدة هو ٥,٥ أشخاص)

ثانياً: البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً لدى وزارة الشؤون الإجتماعية (NPTP)

- عدد العائلات المستفيدة: ٥٠,٠٠٠ عائلة.

- المعيار: مبلغ مقطوع /٢٠٠/ ألف ل.ل. للأسرة مهما كان عددها + /١٠٠/ ألف ل.ل. عن كل فرد من افراد هذه الاسرة (أب، أم، اولاد) (حدّ أقصى /٨٠٠/ ألف ل.ل.) أي بمتوسط دعم شهري /١,١١٣/ ألف ل.ل. (متوسط عدد الأسرة الواحدة هو ٥.٥ أشخاص)

جدول رقم ٢

البطاقة التمويلية

جدول دعم الاسر (البطاقة التموينية)

المشروع	وصف الدعم		عدد العائلات المستفيدة	قيمة الدعم الاضافي لمدة سنة واحدة	
	المعيار	متوسط الدعم الشهري للأسرة		للاسرة (بالدولار الاميركي)	المجموع (مليون دولار أميركي)
البطاقة التموينية	تتراوح بين ٥٣ دولار و١٨٥ دولار للأسرة الواحدة	137	750,000	137	1,235

1	متوسط الدعم الشهري للأسرة - دولار أميركي		137
2	متوسط الدعم السنوي للأسرة - دولار أميركي	(1) x 12	1,644
3	عدد العائلات المستفيدة		750,000
4	الكلفة الاجمالية سنوياً - مليون دولار أميركي	(2)x(3)	1,235

البطاقة التمويلية

إن اقرار مشروع البطاقة التمويلية يهدف الى تقديم دعم مباشر للأسر، وبالدولار الأميركي، وسوف تستفيد منه حوالي /٧٥٠/ ألف عائلة وسيُضاف الى المشروعين السابق ذكرهما: أولاً: المشروع الطارىء لدعم شبكة الأمان الإجتماعي للإستجابة لجائحة كوفيد - ١٩ والأزمة الإقتصادية في لبنان (**ESSN**) والمُموّل من البنك الدولي، ثانياً: البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً لدى وزارة الشؤون الإجتماعية (**NPTP**) والمُموّل من الدول المانحة.

إن هذا المشروع سوف يُغني عن مبلغ الـ/٤٠٠/ ألف ل.ل. المدفوعة حالياً لحوالي ٣٠٠ ألف عائلة نتيجة المساعدات التي تُقدّمها الدولة من جرّاء جائحة كورونا وسيزيد نطاق التغطية ليشمل حوالي /٧٥٠/ ألف عائلة (ومن ضمنهم الاسر الاكثر فقراً التي تستفيد من مشروع ESSN وبرنامج NPTP) وسوف تستبدل التقديمات النقدية ببطاقات تمويلية تصل قيمتها المتوسطة الى /١٣٧/ د.أ. وقيمتها القصوى الى /١٨٥/ د.أ. وحدها الادنى /٥٣/ د.أ.

نذكر تالياً المعلومات التفصيلية للمشروع:

- قيمة المشروع: /١,٢٣٥/ مليون د.أ.
- عدد العائلات المستفيدة: ٧٥٠ الف عائلة.
- المعيار: مبلغ مقطوع /٢٦,٤/ د.أ. للأسرة مهما كان عددها + مبلغ قدره /٢٦,٤/د.أ. عن كل فرد من افراد هذه الاسرة (أب، أم، اولاد) (متوسط عدد الأسرة الواحدة هو ٤,٢ أشخاص، متوسط الدعم الشهري للأسرة /١٣٧/ د.أ.) مع حد أدنى قيمته ٥٣ د.أ. للأسرة وحد أقصى /١٨٥/ د.أ.

إن كلفة البطاقة التمويلية، ولمدة سنة، تبلغ /١,٢٣٥/ مليون د.أ. مع الإشارة إلى أن سعر صرف الدولار الخاص بالبطاقة التمويلية سيُحدد ربطاً بسعر المنصة الخاصة التي أعلن عنها مصرف لبنان، على أن تصدر لاحقاً التعاميم اللازمة بهذا الخصوص.